فان الطلب المثير للجدل، والمتّصل بتحقيق ' الحقوق التاريخية ' ضمن حدود أرض ـ اسرائيل، لم يُقدّم، أبداً، من قبل مؤيديه باعتباره هدفاً ظاهراً، أو حتى كامناً، لحرب الايام الستة؛ لكنه جاء نتيجة محتملة للامر الواقع الذي فرض نفسه على الاحداث فيما بعد»[١١].

ولا ندّعي، بطبيعة الحال، بأن اسرائيل لا تملك مخططات بالمعنى السياسي. لكننا نميّز بين المخططات التي تتعامل مع الظواهر السياسية الآنية وبين المخططات شبه الاستراتيجية، وبين المخططات الاستراتيجية. فالمخططات التي تتعامل مع الظواهر السياسية الآنية تبدو لنا متوافرة. ومثال على ذلك دخول اسرائيل على خط المشكلة اللبنانية، التي تجلّت في ظواهر مختلفة، منها، على سبيل المثال، حرب العام ١٩٨٢؛ وكذلك دخولها على خط الحرب الخليجية، وان بشكل غير مباشر، الخ.

أمّا المخططات شبه الاستراتيجية، فهي المخططات التي جرّبتها اسرائيل في سياستها تجاه الطوق المحيط بالوطن العربي. وهي شبه استراتيجية، لأنها محاولات لا تستند الى ثوابت، انّما تدخل في اطار اللعبة الاقليمية والدولية، وهي لعبة احتمالية بدرجة كبيرة، وتتعرّض لجملة تحوّلات واهتزازات وتباينات تبعدها من التخطيط الاستراتيجي. ونستطيع ان نجمل السياسة المخابراتية الاسرائيلية في العالم، وفي الوطن العربي، تحت بند ما هو شبه استراتيجي؛ ذلك انها تجمع ما هو آني مع ما هو استراتيجي، لكن نسبة الآني تبقى الاكثر تأثيراً في جلّ المشاريع المقدمة للتنفيذ.

وعموماً، فان المخططات الاستراتيجية تحتاج الى الاعتماد على وزن بشري قارّي، ووزن اقتصادي عالمي، وقدرة على العمل العسكري الحاسم، وهي القدرة التي لا تستخدم بالضرورة، حيث تترك، بسبب الردع الذي تخلقه، للسياسة الدور الحاسم للفعل الذي احتاجته الدول قديماً للقوى العسكرية لتحقيقه. وهنا تتجلى مقولة كلاوزفيتز الشهيرة «الحرب امتداد للسياسة، وان بوسائل أخرى»، حيث تنقلب في العصر الحاضر الى السياسة بديل مركّب لما كانت الحروب والسياسة مجتمعة تقوم به.

وبمراجعة ما سبق، نستطيع القول ان هذه المبدئيات لا توفّر لاسرائيل «القدرة المبدئية» على ممارسة تخطيط استراتيجي. فكل ما سبق تلخّصه عملية التراكم التاريخي المفتقدة سابقاً، وغير المتوقعة لاحقاً بالنسبة الى النموذج الاسرائيلي.

وعليه، فان اسرائيل لم تستطع، منذ انشائها، ان تقدم اكثر من الهرب الى أمام، وذلك عبر الهاء داخلي ودراما عسكرية وعدوانية لا تعرف حدوداً، ودور مخابراتي يزداد في العالم. فالمأزق الوجودي لاسرائيل يتمثّل في المسافة الحقيقية القائمة بين المشروع في صيغته الايديولوجية النظرية والمشروع في واقعه الحقيقي. وهذه المسافة هي التي تجعل المشكلة تتوضّع في ان التعبئة البشرية والطاقة الكبرى التي بذلت لاقامة هذا المشروع لم تستطع ان تتجاوز الحقائق التاريخية. ان أبسط الامور التي تؤكد ذلك ان اسرائيل عندما قفزت قفزتها المعروفة في حرب العام ١٩٦٧، قد تصوّرت انها استطاعت ان تفرض وجودها على الجميع، فاستهترت بالقوانين الدولية، وبالمنظمات الدولية، وبالاعراف السائدة؛ ولكنها، وبعد أكثر من عشرين عاماً، وجدت انّها لم تنجز شيئاً، وان المصيبة لا تكمن في الانفجار الديمغرافي في قطاع غزة والضفة الفلسطينية فحسب، انما تتعدى ذلك لتطاول من تسميهم «عرب اسرائيل» الذين لم تطبّعهم مسيرة ٤٠ سنة تحت الاحتلال المطلق. هؤلاء العرب الذين يصل عددهم، وفقاً لاحصاء العام ١٩٨٧، ما يقارب ٦٥٠ ألف مواطن، أي ما نسبته ١٥,٢ بالمئة من عدد سكان اسرائيل[١٢]، قد شاركوا في معركة الانتفاضة بأشكال مختلفة، منها الاضراب